

معهد مجموعة صندوق الإيداع والتدبير ينظم ندوة عن بعد حول موضوع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب

يجري الحديث في المغرب عن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني منذ خمسين سنة. وهو مطروح اليوم على جدول الأعمال بعد أن ورد ذكره في التقرير حول النموذج التنموي الجديد، حيث يعد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من الدعامات الرئيسية التي ستمكن من إعادة توجيه النشاط الاقتصادي نحو ممارسات مسؤولة تجاه البيئة والمجتمع.

ونظراً للأهمية التي يكتسيها هذا الموضوع، نظم معهد مجموعة صندوق الإيداع والتدبير، يوم 08 نوفمبر 2022، ندوة عن بعد تحت عنوان : « إعادة التفكير في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المغرب »، والتي عرفت مشاركة :

- **سناء العلمي أفيلال**، منسقة أشغال مبادرة OTED
- **بشرى الرحموني**، مديرية مختبر الابتكار الاجتماعي CoopLab بجامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية (UM6P)
- **أمينة كشيريد**، أستاذة باحثة و رئيسة CIRA-ESS
- **أحمد بنعبداجي**، مؤسس Transilience Institute ورئيس جمعية "Open Village"

في البداية، طرحت مسألة رفع الالتباس الموجود بين الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وريادة الأعمال الاجتماعية والتضامنية. من المؤكد أن هذين المفهومين مرتبان، غير أن حكمتهما يجب أن تكون مختلفة. ففي إطار اقتصاد السوق يتم تضخيم قيمة المقاول، باعتباره الشخص الذي يخلق القيمة المضافة. في حين أن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عبارة عن اقتصاد يخلق ويتقاسم هذه القيمة. وحسب أحمد بنعبداجي، « سنكون في إطار سلوكات تعاونية عوض تنافسية، وسيتم البحث عن الرفاهية المشتركة بدلاً من السعي وراء

الربح؛ لدينا انشغالات تهم العدالة والممارسات الديموقراطية والايكلوجية ».»

و ترى أمينة كشرييد أن « الاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو اقتصاد يجمع بين الإنجاز الاقتصادي والواقع الاجتماعي، ويواجه المصلحة الفردية بالمصلحة المشتركة؛ هو اقتصاد أفقى؛ وهو أيضا اقتصاد قرب، اقتصاد يتوجه تلبية احتياجات لا يمكن للدولة أن تلبّيها و لا تهم القطاع الخاص. هو عبارة عن أنشطة اقتصادية واجتماعية تتفاعل مع المصلحة العامة في إطار مجموعات تكون إما من شخصيات طبيعية أو من شخصيات معنوية، تستغل على قضايا الشمول الاقتصادي والاجتماعي والمالي، وعلى إشكاليات الإنفاق والعدالة الاجتماعية ».»

في حين تعتبر بشري الرحمني أن ما يميز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عن ريادة الأعمال الاجتماعية والتضامنية يكمن على الخصوص في معياري الحكامة والربح. إذ تكتسي الحكامة الديموقراطية طابع الأولوية في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بينما يتم إيلاء أهمية محدودة للربح. يمكن للمقاول الاجتماعي أن يختار شكل تعاونية أو جمعية أو مؤسسة أو شركة تجارية. كما يمكن أن يكون عبارة عن مبادرة خاصة فردية أو مشتركة، في حين أن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يكون دائماً مبادرة جماعية. في الواقع، يوجد العديد من الفاعلين المقاولاتيين الذين تحدوهم الرغبة في تغيير صورة التعاونية، التي ينظر إليها كهيئة معيشية وينهجون سبيلاً الابتكار من أجل الاستجابة لاحتياجات التي لا تجد من يلبّيها أو أنها لا تلبّي بشكل جيد.

ومكنت النقاشات خلال هذه الندوة من تحديد الشروط الأساسية الازمة من أجل اقتصاد اجتماعي وتضامني قوي و خالق للثروة :

• الاقتصاد الاجتماعي والتضامني اقتصاد "محلي" ويشكل رافعة لتنمية المجالات التربوية. فهو يساهم في خلق فرص العمل من خلال إدماج الأشخاص في وضعية هشاشة. من هذا المنطلق، يمكن للاقتصاد الاجتماعي والتضامني أن يساهم بسهولة في تقليل التفاوتات، ويكتسي دور الجماعات التربوية أهمية خاصة في تشجيع وتمويل ودعم مدارس التسويق القصيرة؛

• لا يجب اعتبار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كاقتصاد لا يمكن اللجوء إليه إلا خلال الأزمات في إطار البحث عن حلول للمشاكل الاجتماعية؛

- يشكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بديلاً للاقتصاد غير المهيكل نظراً لكونه يمكن من الدفع باتصال الأنشطة إلى القطاع المهيكل، كما أبان عن ذلك إحداث وضعية المقاول الذاتي؛
- من الضروري التفكير في تنمية ميكانيزمات خاصة لتمويل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- من المهم تكوين وتوسيع ومواكبة الفاعلين في هذا الشق من الاقتصاد؛
- يجب التفكير في تطوير آليات تقييم لقياس آثار الأموال المستثمرة في المشاريع؛
- لتحفيز وتأطير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، من الضروري وضع إطار قانوني في إطار تشاوري مع المستفيدين، ويأخذ الخصوصيات التربوية بعين الاعتبار؛
- من المناسب تتبع تطورات القطاع من خلال آليات الرصد وتقاسم المعلومات مع كل الفاعلين بهذه المنظومة.

وفقاً لسناء العلمي الفيلالي، توفر المجالات التربوية على ميزات تفاضلية طبيعية، ومهارات متوازنة؛ إنها بالفعل خالقة للثروة وهذا هو جوهر وأساس الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. فليس من واجب المجالات التربوية أن تتأقلم مع متطلبات السياسات العمومية، بل علىعكس تماماً! وترى السيدة العلمي أنه على كل إقليم أن يقدم مخططه الخاص لتنمية اقتصاده الاجتماعي والتضامني، و الذي تتم بلوغته ليس من قبل مكتب خبرة، وإنما عن طريق التشاور مع مجموع الفاعلين من القطاعين الخاص والعام في الميدان، وإضفاء طابع الإلزامية على هذا المخطط الإقليمي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

الندوة عن بعد متوفرة على قنوات اليوتيوب لمعهد صندوق الإيداع والتدبير:
<https://www.youtube.com/watch?v=CGkCmPVRp2Y&t=1152s>